Email: 14october@14october.com

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الإثنين 10 مايو 2010 م - العدد (14815) السنة الثانية و الأربعون

مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي برئاسة مجور :

مناقشة التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية 2015م التأكيد على إعداد خطة تنفيذية لمكونات التقرير وتضمينها في الخطة الخمسية الرابعة

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي يوم أمس الأحد برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مناقشة التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية 2015م المقرر تقديمه للاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم إعداده من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة والأكاديميين وشركاء التنمية من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني ومانحين.

وتعد أهداف التنمية الألفية أحد المنطلقات الرئيسية لتعبئة الموارد والمساعدات الخارجية فضلا عن كونها أحد الأطر المرجعية لإعداد الخطط والبرامج التنموية وصياغة أهدافها وتقييم إنجازاتها وخاصة في جوانب تنمية الموارد البشرية وقضايا الفقر وتمكين المرأة والحفاظ على البيئة، وكذا تطوير الشراكة مع المانحين وشركاء التنمية الآخرين.

من الاجتماع الاستثنائي لمجلس

الإشادة بالمنهجية المعتمدة في إعداد التقرير الوطني

وأوضح التقرير جملة المؤشرات الخاصة بأهداف الألفية التي تسعى إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التعليم الأساسي للجميع وتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمومة، ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسب الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة عالمية للتنمية.

وتتضمن السياسات والبرامج المتعلقة بالهدف الأول توسيع آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع فرص تمويل المشروعات الصغيرة للفقراء وتحسين نظام الإعانات النقدية وكذا مراجعة السياسات الاقتصادية وإعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة مع التركيز على تنمية المناطق الريفية وفقا لخارطة الفقر وربط الاقتصاد الريفي بمصادر النمو الحضاري وتنمية القطاع الزراعي والسمكي وتنشيط السياحة، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ وتمويل بعض برامج التخفيف من الفقر وغيرها من السياسات.

أما ما يخص الهدف الثاني فتتضمن رفع كفاءة الإنفاق على التقييم وتأمين نفقات الصيانة والتشغيل وتحسين آليات تقييم أداء المدرس وتحصيل الطالب وتوسيع برامج الإعانات المقدمة لتحفيز التحاق أبناء الأسر الفقيرة ورفع تغطية الخدمات التعليمية بالتركيز على المناطق ذات الأولوية وإيلاء عملية تأهيل المعلمين وبالذات ذوي المؤهلات الثانوية وكذلك تطوير أساليب التعليم ومناهجه وطرقه المزيد من الاهتمام.

فيما تشتمل السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الهدف الثالث على تعزيز دور وسائل الإعلام للتعريف بحقوق المرأة وتأكيد الدور المهم للخطاب الديني لمناصرة قضاياها وتشجيع خريجات كلية التربية للعمل في الريف مع تأمين السكن وتنسيق جهود الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وتفعيل دور السلطات المحلية في رفع الوعي بأهمية تعليم البنات وتوفير المدارس الخاصة بالفتيات خاصة في المناطق الريفية، وكذا تشجيع مشاركة المرأة في خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية وتأكيد المقومات المحققة لهذه الغاية إلى غير ذلك من البرامج المعززة للدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

وفي إطار الوصول إلى الغايات المنشودة للأهداف الرابع والخامس والسادس فقد أوضح التقرير البرامج والسياسات التي تم اعتمادها في هذا الجانب والتي منها رفع مخصصات قطاع الصحة من الإنفاق العام وتوسيع رقعة التغطية بالخدمات الصحية وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الصحة العامة فضلا عن بناء القدرات في مجال رعاية الطفولة وتعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية.إلى جانب تحديث إستراتيجية الصحة الإنجابية ورفع الوعي الصحي في أوساط الأمهات وحشد التأييد لدعم قضايا الصحة الإنجابية وتدريب كوادر نظام دبلوم في مجال الطوارئ التوليدية وتحفيز الكادر الصحي وخاصة النسوي للعمل في المناطق الريفية فضلا عن تفعيل برامج التوعية بمخاطر الأمراض المعدية ولاسيما مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز.. وتوفير الأدوية الخاصة بمضادات الفيروسات وتوزيعها على المصابين وتركيز آليات الرقابة على المدن القريبة من المناطق المخصصة للاجئين والعمل على التوسع في المراكز الصحية ورفع مستوى تغطيتها وتعزيز دورها في تقديم خدمات الفحص والمشورة للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة وكذلك دعم خطط ضبط جودة التشخيص المخبري وتدريب الأطباء على الدليل العلاجي للأدوية المضادة للملاريا وغيرها من البرامج المعززة للوصول إلى الغايات المنشودة.

وفيما يخص الهدف السابع الذي يسعى إلى كفاءة الاستدامة البيئية فإن السياسات والبرامج المحددة لبلوغ المؤشرات المطلوبة تقوم على التطبيق المتكامل لقانون حماية البيئة وتطوير الأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية ومراعاة الأثر البيئي للمشروعات والمنشآت والمدن الصناعية وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه، وتعزيز التوعية بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيئية والعمل على تقليل نسبة استنزاف المياه الجوفية وتأمين موارد مالية كافية من أجل إقامة مشاريع الشرب الجديدة والاستمرار في صيانة الشبكات القديمة إلى جانب إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير المدن.

في حين تشمل السياسات والبرامج الموجهة لبلوغ المؤشرات المحددة الخاصة بالهدف الثامن والأخير تعزيز حق القطاع المالي في الوساطة المالية من خلال التسريع بإنشاء سوق الأوراق المالية واستمرار الإصلاحات المصرفية وتنمية الصادرات غير النفطية واستكمال إجراءات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وإعداد دراسات تحديد الاحتياجات التمويلية لليمن لمختلف مشاريع وبرامج التنمية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التكنولوجيا ورفع وعي الأفراد بأهمية تبني التكنولوجيا الحديثة والعمل على تأسيس جامعة متخصصة في مجالات تقنية المعلومات.

ونوه المجلس في ضوء مناقشته للتقرير بالمؤشرات الايجابية التي تم تحقيقها في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية.. وأكد الحاجة إلى مسار سريع لتعزيز المؤشرات الايجابية والتسريع بتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالأهداف الثمانية بصورة متكاملة للمرحلة القادمة.

ووجه المجلس وزارة التخطيط والتعاون الدولي باستيعاب الأرقام والمؤشرات المقدمة من قبل الوزارات المعنية بصورة مباشرة بأهداف الألفية وتضمينها في التقرير النهائي.

وأكد المجلس أن على الوزارة وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية إعداد خطة تنفيذية على مستوى كل مكون وهدفه ومراعاة تضمينها في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للأولويات التنموية لمجمل تلك الأهداف.

وأشاد المجلس بالمنهجية الواضحة التي اعتمدت في إعداد التقرير وتحليل الوضع الراهن لكل هدف على حدة وفي تحديد أبرز السياسات المعززة لبلوغ المؤشرات المنشودة بصورة متكاملة.

وكان المجلس قد عبر عن تهانيه لنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي لحصوله على جائزة «جيت جيل» لعام 2010م للأداء المتميز في مجال الخدمة العامة التي منحها له البنك الدولي تقديرا لسجله المهني المتميز في الخدمة العامة في اليمن وإسهاماته في تعزيز الجهود القيادية لعملية الإصلاحات.

ولفت المجلس إلى أبعاد هذه الجائزة التي تأتي في الوقت نفسه تقديرا للخطوات المحققة في إطار عملية التنفيذ للأجندة الوطنية للإصلاحات الهيكلية والإدارية.

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لتقريري الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى يوم أمس الأحد عقد أولى جلسات اجتماعه الثامن من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2010 برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني.

ويكرس الاجتماع لمناقشة تقريرين للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن نتائج مراجعته وتحليله وتقييمه للحسابات الختامية لوحدات القطاعين العام والمختلط وكذا الحسابات الختامية للموازنات الملحقة والمستقلة والصناديق الخاصة للعام المالي 2008.

هيئة رئاسة مجلس الشورى (أرشيف)

وفي الجلسة قدمت اللجنة المالية بالمجلس تقريريها حول الموضوعين واللذين جاءا حصيلة دراسة وتحليل وتقويم نتائج مراجعة تقريري الجهاز.

وقد تم استعراض تقرير اللجنة الخاص بدراستها وتحليلها وتقييمها لمراجعة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للحسابات الختامية لوحدات القطاعين العام والمختلط، والذي قام بقراءته رئيس اللجنة المالية علوي صالح السلامي، ومقرر اللجنة الدكتور محمد يحيى العاضي، وعضوا اللجنة أحمد عبد الرحمن السماوي ومحمود عبد الله عراسي.

وتضمن التقرير في قسمه الأول عرضاً للتقرير المختصر للجهاز عن مراجعته للحساب الختامي لوحدات القطاع العام والمختلط، فيما تضمن في عرضه الثاني عرضاً لما كشفه تقرير الجهاز عن المؤشرات العامة التي استخلصت عن مراجعته للحساب الختامي لوحدات هذين القطاعين.

فيما تناول في أقسامه من الثالث حتى الثامن، قطاعات: المياه والصرف الصحي، والنفط والمعادن، والكهرباء، والاتصالات والبريد، والنقل، وتناول في أقسامه من التاسع وحتى الحادي عشر، المؤشرات المتعلقة بمستوى أداء هذه القطاعات، وملاحظات عامة على استخدام القروض الخارجية لوحدات القطاع العام الإنتاجي والقطاع العام الخدمي ولوحدات القطاع المختلط، فضلاً عن توصيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والملاحظات العامة للجنة.

وخلصت اللجنة المالية في ختام تقريرها إلى جملة من التوصيات التي شددت من خلالها على ضرورة تنفيذ توصيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووضع برامج زمنية للتنفيذ خلال فترة محددة على أن يتم تنفيذ ذلك من خلال الحكومة.

وطالبت التوصيات بإقرار آلية تلزم الوحدات في القطاعين العام والمختلط بالالتزام بقانون ربط الموازنات لهذه الوحدات حتى لا تستمر مخالفة القوانين عاماً بعد آخر.

وأوصت اللجنة وزارة المالية بالتأكد من كون الحسابات الختامية المقدمة للمؤسسات الدستورية حسابات نهائية، وإلزام المؤسسات العامة بنقل حساباتها من البنوك التجارية إلى البنك المركزي وفقاً للنظام النافذ.

وأوصت اللجنة في تقريرها بحث الوزراء المشرفين على هذه الوحدات على تفعيل الدور الرقابي والعقابي وضرورة رفع كفاءة أداء نظام الرقابة على الأموال العامة، وتكثيف المتابعة والتحصيل أولا فأول لحصة الحكومة من فائض النشاط التجاري والذي تم ربطه في الموازنة العامة كحد أدنى.

وأوصى التقرير ببحث أوضاع المؤسسات والهيئات التي تتلقى إعانة من الدولة وتستثمر أموالها في أذون الخزانة أو غيرها من السندات واتخاذ قرار بشأن خفض أو قطع الإعانة أو استعادة الأموال المستثمرة.

كما أوصى التقرير بضرورة العودة إلى الدراسات الخاصة بإصلاح قطاع الكهرباء وإعادة هيكلته بما يمكن من معالجة الاختلالات الكبيرة في هذا القطاع، وعدم السماح بتزايد ديون وحدات القطاعين العام والمختلط لدى الغير والعمل على تحصيل ما هو مرصود منها مع وضع أنظمة تنظم ذلك.

وأعادت اللجنة المالية التأكيد على توصيتها السابقة بضرورة إصدار قانون ينظم الدين العام بنوعيه المحلي والخارجي ابتداء بأهمية الحصول عليه وانتهاء بكيفية تسديده.

وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة وزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي، وعدد من وكلاء الوزارات ومسؤولي المؤسسات والجهات ذات العلاقة.

توصيات اللجنة المالية للمجلس

إلزام المؤسسات العامة بنقل حساباتها الختامية من البنوك التجارية إلى البنك المركزي

إصلاح قطاع الكهرباء وإعادة هيكلته ليتمكن من معالجة اختلالاته

تفعيل الدور الرقابي والعقابي ورفع كفاءة نظام الرقابة على الأموال العامة

إقرار آلية تلزم الوحدات في القطاعين العام والمختلط بقانون ربط الموازنات

وزير الخارجية يفتتح أعمال الدورة الخاصة بـ(التشريفات والمراسيم)

من أعمال الدورة التدريبية الخاصة بـ «التشريفات والمراسيم والبروتوكول»

صنعاء / سبأ:

افتتح وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي يوم أمس الأحد أعمال الدورة التدريبية الخاصة بـ«التشريفات والمراسيم والبروتوكول» التي ينظمها المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية على مدى يومين بمشاركة عدد من الدبلوماسيين العاملين في الوزارة وممثلي عدد من الجهات الرسمية.

وفي الافتتاح عبر الوزير القربي عن سعادته لتنظيم الدورة بمشاركة نخبة من العاملين في مجال التشريفات والمراسم والعلاقات العامة في عدد من المؤسسات المدنية والعسكرية.

ولفت إلى أن قواعد التشريفات والمراسم المتعلقة بآداب اللياقة والذوق الرفيع وجدت منذ القدم كإجراءات واجبة الإتباع في المحافل والتعاملات الدولية ضمن احترامها للعرف الدولي ونصوص الاتفاقيات الدولية الموقعة في هذا المجال وخصوصاً اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية 1961 / 1963م.

وأشار وزير الخارجية إلى أن اهتمام الوزارة والمعهد الدبلوماسي بهذه القضية يعود إلى حرصهما على تدريب الكادر الدبلوماسي اليمني وتأهيله وتزويده بالمعارف الحديثة الخاصة بقواعد السلوك بما يلبي احتياجات اليمن في هذا المجال خصوصا مع تنامي علاقات اليمن بمحيطه الإقليمي والدولي وعلاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة فضلا عن استضافة اليمن للعديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية والإقليمية.

وأكد أن مستوى علاقات اليمن الإقليمية والدولية في الوقت الراهن دفع الوزارة إلى تبني برامج تدريب وتأهيل تستهدف تعريف وتعليم الكادر الدبلوماسي اليمني بأصول وقواعد السلوك المتعلقة بالتشريفات والمراسم خاصة وأن هذه القواعد صارت قواعد عامة ذات طابع دولي لا تختلف من دولة إلى أخرى.

وأضاف:«نتيجة لذلك عملت الوزارة عبر المعهد الدبلوماسي باعتباره الجهة الأكثر اختصاصا في مثل هذه الأمور على تنظيم هذه الدورة بمشاركة العاملين في عدد من الجهات الرسمية المعنية لدراسة وتطبيق قواعد التشريفات والمراسم وفق التقاليد المتعارف عليها عالميا».

من جانبه أكد عميد المعهد الدبلوماسي السفير عبد القوي الإرياني أهمية موضوع الدورة باعتبارها أدوات يصعب على الدبلوماسي الاستغناء عنها..مشيرا إلى أن قواعد التشريفات والمراسيم وأسلوب وطرق التعامل مع الضيوف في كل المناسبات يحظى بأهمية كبيرة منذ القدم ووضعت له أصول وقواعد صارت عرفا وقانونا تراعيه كل الدول.

وأكد أن المشاركة الواسعة في هذه الدورة من بعض الجهات الرسمية عكست إدراك المسؤولين فيها لأهمية الموضوع وسعيها إلى تأهيل وتدريب عامليها لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في هذا المجال الحيوي المهم.

ويقدم الخبير الدولي في مجال التشريفات والمراسم والبروتوكول الإماراتي محمد حسن المرزوقي محاضرات نظرية وعملية تهدف إلى التعريف بقواعد التشريفات والمراسيم والبروتوكول وخصوصا المتعلقة باستقبال وزيارات كبار المسؤولين وتنظيم المؤتمرات الدولية وإعداد الاحتفالات الرسمية وغيرها من قواعد التشريفات والمراسيم المحددة في التعاملات الدولية.